

فرعون يكشف لـ "ليبانون فايلز" عن "تجاوزات خطيرة" في وزارة الصناعة

كشفت النائب ميشال فرعون، المرشح عن المقعد الكاثوليكي في دائرة بيروت الأولى، عن سلسلة مخالفات تمت في عهد الحكومة الحالية، في ظلّ تولّي الوزير غازي زعيتر حقيبة وزارة الصناعة. وخصّ فرعون موقع "ليبانون فايلز" بتقرير مفصّل عن هذه المخالفات.

وقال فرعون: "إن ما يجري منذ تولّي الوزير غازي زعيتر مقاليد الوزارة من مخالفات خطيرة يدعو الى الإستهجان ويدفعنا الى رفع الصوت عاليًا، ليس فقط للتحذير بل للوقوف في وجه التجاوزات التي تحصل في هذه الوزارة التي اختبرنا العمل فيها لفترة".

وأكد تحميله "مسؤوليّة ما يحصل الى وزير الصناعة حصراً، لإدراكنا أنّ نهجه في الوزارة ليس نابعاً من قرار سياسي لأننا لا نرى النهج نفسه في الوزارات الأخرى مثل وزارة الصحة ولا رأينا حين كان الوزير محمد جواد خليفة وزيراً للصناعة".

وطالب فرعون "باتخاذ التدابير الفوريّة لمنح كلّ موظف في وزارة الصناعة حقّه ولاحترام حقوق الطائفة الكاثوليكيّة والطوائف المسيحيّة الأخرى التي تبقى أكبر وأجلّ من أن يطيح بها وزيرٌ يتبع سلوكاً ميليشياوياً، وكأنّه لا يكفيه عدم تحقيق أيّة إنجازات تذكر في وزارته حتى يمعن في تحويل الوزارة الى أشبه بمقر حزبي، بالإضافة الى ما يردنا من معلومات عن تأخير في تلبية معاملات الصناعيين لأسباب إنتخابيّة في أحيان كثيرة".

وطمأن "كلّ موظف مغبون في وزارة الصناعة، أو في أيّة وزارة أو إدارة رسميّة أخرى، بأننا على استعداد لإيصال صوته والدفاع عن حقّه، الى أيّة طائفة أو فريق سياسي انتمى، فمن لا يقبل بالظلم على نفسه لا يقبله على الآخرين".

وفي ما يلي المخالفات التي أشار إليها فرعون في حديثه الى "ليبانون فايلز":

أولاً: بعد شغور منصب مدير عام وزارة الصناعة، أثناء تولّي الوزيرة ليلي الصلح حماده حقيبة الصناعة، تمّ تعيين رئيس مصلحة الدراسات الإقتصاديّة والإنماء الصناعي في الوزارة الأستاذ جرجي الخوري مديراً عاماً للصناعة بالإنابة لتصريف الأعمال، علماً أنّ الخوري هو الأعلى رتبة بين رؤساء المصالح.

لكنّ الوزير غازي زعيتر أصدر القرار رقم 1/373 بتاريخ 2 كانون الأول 2008 بتكليف رئيس مصلحة الخدمات الصناعيّة والشؤون التقنيّة سامي عاصي، الذي ينتمي الى الطائفة الشيعيّة، بمهام المدير العام بدلاً من السيّد خوري الذي يعلوه رتبة بما يزيد على أربع درجات على الأقلّ.

ثانياً: بعد شغور منصب رئيس مصلحة التراخيص، الذي يقتضي العرف بأن يتولاه موظفٌ من طائفة الروم الكاثوليك، تمّ تكليف رئيس دائرة التراخيص الصناعيّة المهندس علي شحيمي، بالقيام بمهام رئاسة المصلحة، وذلك في خرق لعرفٍ معتمد منذ عقود.

ثالثاً: أمّا بالنسبة الى لجان التراخيص في المحافظات، فقد تمّ تعيين رؤساء لجان غالبيتهم من الطائفة نفسها، مثل علي شحيمي رئيس لجنة التراخيص في محافظة جبل لبنان، والمهندس إحسان عطوي رئيس لجنة تراخيص محافظة بيروت. كذلك تمّ استبدال عدد من رؤساء اللجان الآخرين، مثل المهندس إميل سعاده المنتمي الى الطائفة المارونية برئيس دائرة سنّية في المصلحة الإقليمية في الشمال وبمسلمين في بقية المصالح كصيدا والنبطية.

رابعاً: سحب التكاليف من السيد جرجي الخوري، رئيس مصلحة الدراسات الإقتصادية، كمفوض حكومي لدى مؤسسة المواصفات والمقاييس (LIBNOR) وتكليف رئيس مصلحة الخدمات الصناعية والشؤون التقنية، الشيعي سامي عاصي.

خامساً: أرسل الوزير غازي زغيتر الى المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية محمد بن يوسف كتاباً رسمياً يبلغه فيه أنّ الوزارة قرّرت استبدال ممثلها لدى المنظمة السيد ميشال خوري بالسيد حسن اللقيس لتمثيل لبنان في عضوية مجلسها التنفيذي، على الرغم من أنّه من خارج الملاك.

ويعتبر هذا القرار مخالفة واضحة للتعميم الصادر عن رئيس الحكومة فؤاد السنيورة في العام 2005 تحت الرقم 31 يطلب بموجبه الى جميع الوزراء والمعنيين عدم إسناد أية مهمّات تنفيذية الى المستشارين.

سادساً: يتمّ تمثيل وزارة الصناعة تحديداً في المؤتمرات والاجتماعات العربية والمنظمات والهيئات الدولية التي تعنى بالصناعة بوفود تضمّ أعضاء من الطائفة الإسلامية حصراً وبتغيب المسيحيين عنها. كما حصر الوزير زغيتر مسؤوليّة التنسيق الحصريّة في كل ما يتعلّق بالعلاقة بين الوزارة ومكتب منظمة الأمم المتحدة في بيروت بالدكتور علي يعقوب والمهندس سامي عاصي.

سابعاً: ترفيع موظف شيعي (ربيع بدران) فئة ثلاثة موضوع في الإستيداع لمدة سنة حيث أحضر الى لبنان من الخارج ورفّع الى رئاسة دائرة المعلوماتية والإحصاء الصناعي التي كانت تشغلها مسيحية مارونية.